

النشرة الاقتصادية

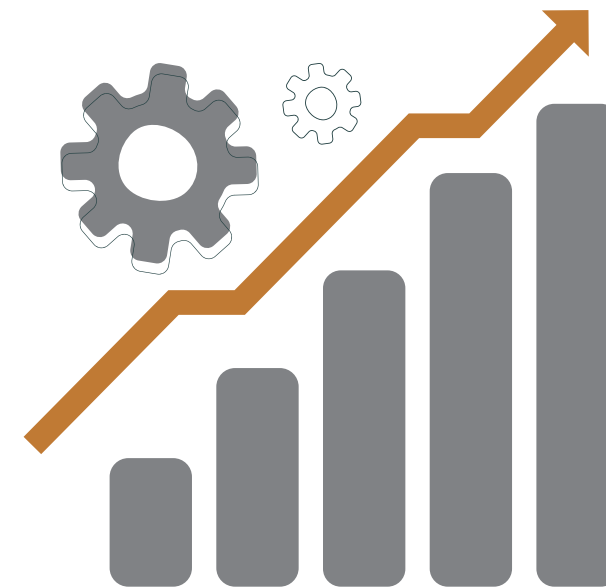
25 فبراير 2025



هل تصبح مصر مركز
اقليمي لتداول الطاقة؟

المحتويات

أبرز قضايا الأسبوع	5	تقديم	4
مقالات تحليلية	18	معلومة مصورة	17
مقالات تحليلية			
«ترامب والبريكس: إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية»	41	«ترامب والبريكس: إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية»	26
		توصيات صندوق النقد الدولي للدول لمواجهة الاضطرابات الجيوسياسية: رؤية مصرية	18



المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
ماهر الشريف

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي
أسماء رفعت
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد الله
دعاء عبد المنعم

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863

ecsstudies
www.ecss.com.eg

تقديم

.. أبرز قضايا الأسبوع

محلياً

• سياسة مالية

المركزي المصري يبقى على أسعار الفائدة خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الأول لهذا العام

أبقى البنك المركزي المصري على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 27.25% خلال اجتماعه في فبراير 2025 وتعتبر تلك هي المرة السابعة على التوالي التي يبقى فيها المركزي على أسعار الفائدة، يأتي ذلك بما يتماشى مع بعض توقعات الخبراء بالسوق، والجهود المبذولة للسيطرة على التضخم، الذي استقر عند 24.0% في يناير 2025، بوتيرة أبطأ في وقت سابق من العام.

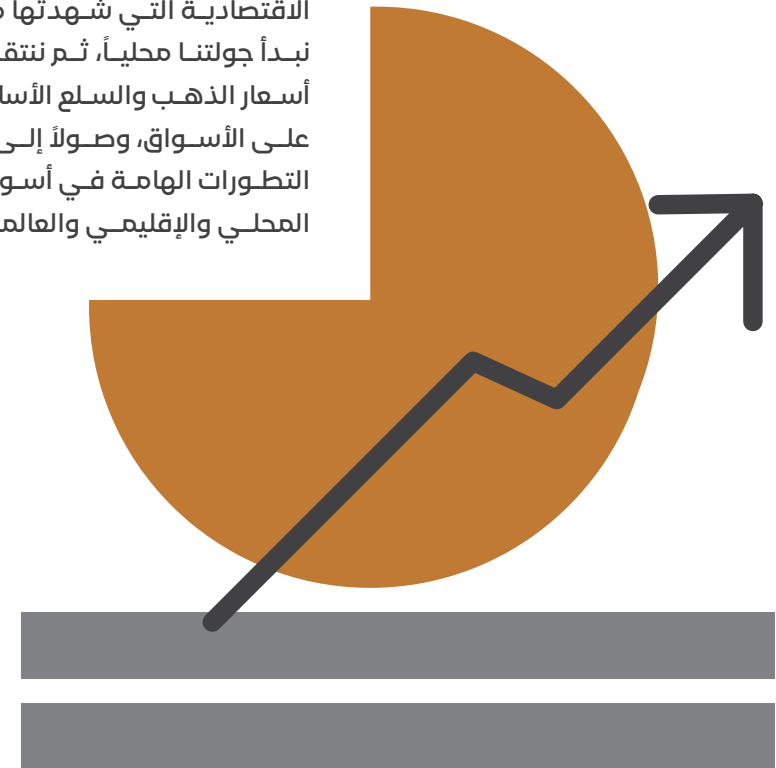
مصر تسدد 5.5 مليار دولار من مستحقات شركات النفط الأجنبية منذ يونيو 2024

سددت حكومة مصر مليار دولار جديدة من مستحقات شركات النفط الأجنبية، لتبلغ مدفوعات مصر من المتأخرات لشركات النفط الأجنبية إلى 5.5 مليار دولار منذ يونيو الماضي وحتى الآن. يأتي سعي مصر لسداد مستحقات هذه الشركات، في وقت تحاول فيه زيادة إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد، بعد أن تراجع إلى 4.2 مليار قدم مكعب يومياً، وهو ما لا يكفي لسد الاحتياجات اليومية للبلد، مع عودتها مجدداً إلى صفوف مستوردي الغاز الطبيعي المسال، بعد 5 أعوام في نادي المصدرين.



أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الأسبوعية، حيث نأخذكم في جولة شاملة على أبرز الأحداث والتطورات الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً. محلياً، يشهد الاقتصاد المصري حراكاً نشطاً في مختلف قطاعاته، مع استمرار الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز النمو الاقتصادي. في هذه النشرة، نسلط الضوء على أبرز الأحداث والتطورات الاقتصادية التي شهدتها مصر مؤخراً، بدءاً من قرارات البنك المركزي بشأن أسعار الفائدة، مروراً بجهود تسديد مستحقات شركات النفط الأجنبية، وصولاً إلى الاستثمارات الجديدة في القطاعات الصناعية والعقارية. كما نتناول بالتفصيل أداء القطاعات المختلفة، من بينها قطاع النفط والغاز، الذي يشهد تطورات هامة على صعيد الإنتاج وإعادة التصدير، بالإضافة إلى قطاع البنوك، الذي حقق أرقاماً قياسية في الأرباح.

بينما على الصعيد الإقليمي، تبرز قضايا هامة مثل التضخم وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى مساعي دول المنطقة لتنويع مصادر الطاقة وتعزيز التعاون الاقتصادي. في المقابل يشهد الاقتصاد العالمي حالة من الضبابية، حيث تتصاعد المخاوف بشأن تباطؤ النمو وتزايد التوترات التجارية والجيوسياسية. في المقابل، تبرز بعض القطاعات كقطاع الذهب، الذي يحافظ على جاذبيته كملاذ آمن، وقطاع التكنولوجيا الصيني، الذي يحقق مكاسب مدفوعة بالابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي. في هذه النشرة، نستعرض أبرز الأحداث والتطورات الاقتصادية التي شهدتها مصر والمنطقة، ونحلل تأثيرها على مختلف القطاعات. نبدأ جولتنا محلياً، ثم ننتقل إلى أبرز المستجدات الإقليمية والعالمية، بدءاً من أسعار الذهب والسلع الأساسية، مروراً بالقرارات التجارية للولايات المتحدة وتأثيرها على الأسواق، وصولاً إلى أداء الأسهم العالمية وتطورات التضخم. كما نتناول التطورات الهامة في أسواق الطاقة، لنقدم صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي.



بنك مصر وفوري وEBC يطلقون خدمة الإيداع والسحب النقدي من المحافظ الإلكترونية

أطلق بنك مصر بالتعاون مع شركة فوري وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي EBC، خدمة الإيداع والسحب النقدي من المحافظ الإلكترونية منظومة ميزة ديجيتال. أوضح البنك، أن الخدمة تتيح للعملاء الذين يمتلكون محفظة إلكترونية إمكانية إجراء عمليات الإيداع والسحب النقدي بنقاط البيع الإلكترونية من شبكة فوري بحد أقصى 4000 جنيه مصري لكل عملية سحب وإيداع من خلال شبكة فوري وفروع فوري بلس، للتسهيل على العملاء.

• أخبار قطاعية

مصر تستهدف جذب استثمارات صناعية بقيمة 3.5 مليار دولار في 2025

تستهدف الحكومة المصرية جذب استثمارات صناعية جديدة بقيمة 3.5 مليار دولار خلال عام 2025 بزيادة 15% عن العام الماضي، عبر إطلاق حزمة مبادرات لدعم الشركات الصناعية لشراء المعدات وخطوط الإنتاج ويبلغ إجمالي التسهيلات التمويلية المتاحة في المبادرة التي أطلقت ديسمبر الماضي نحو 30 مليار جنيه، بسعر فائدة 15% سنوياً لمدة 5 سنوات، مع تطبيق خفض إضافي 1% عند زيادة القيمة المضافة المحلية بنسبة تتراوح من 7% إلى 10% مقارنة بالعام المالي السابق، وخفض إضافي 1.5% عند زيادة القيمة المضافة المحلية بنسبة تتجاوز 10%، بالإضافة إلى خفض إضافي 2% للأنشطة الصناعية المستحدثة.

المبادرة الجديدة جاءت بعد أشهر من تعليق البنوك منح تمويلات جديدة ضمن مبادرة الصناعة ذات الفائدة المنخفضة البالغة 11% التي تدعمها وزارة المالية، بسبب ارتفاع تكلفة الأموال على الموازنة العامة للدولة، وذلك بعد عام تقريباً من إصدارها. وتستهدف المبادرة الجديدة، صناعات الأدوية والغذائية والهندسية والكيمياوية والملابس الجاهزة والغزل والنسيج والتعدين ومواد البناء، على أن تتحمل الدولة فارق سعر الفائدة لزيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي.

وكالة موديز تؤكد تصنيف مصر عند Caa1 مع نظرة مستقبلية إيجابية

أكدت وكالة موديز تصنيف مصر بالعملة الأجنبية والمحلية بالمدى الطويل عند Caa1 بالمحافظة على النظرة المستقبلية الإيجابية. تستمر النظرة الإيجابية منذ مارس 2024، مما يعكس احتمالات التحسن بعبء خدمة ديون مصر. أوضحت الوكالة أنه مع خفض قيمة العملة وتعويمها، أصبحت مصر تمتلك احتياطات أقوى من النقد الأجنبي، وبدأت تكاليف الاقتراض بالانخفاض.

أوضحت موديز أن الحكومة المصرية تبذل جهوداً لضبط الأوضاع المالية وتعزيز الإيرادات الضريبية، لتحقيق فوائض أولية بنسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي. لكنها حذرت من أن نقاط الضعف الائتمانية لا تزال تشكل خطراً على قدرة مصر لتحقيق تحسينات مستدامة بالأوضاع المالية والخارجية.

البنوك المصرية تبتكر 24 منتج وبرنامج تمويلي بمجالات بيئية واجتماعية مستدامة

كشف البنك المركزي المصري أن البنوك المصرية ابتكرت أكثر من 24 منتج وبرنامج تمويلي بمجالات بيئية واجتماعية، ككفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والزراعة والصحة والتحول الرقمي. وأشار المركزي أن هناك حوالي 31 بنكاً قد قدمت منتجات ساهمت بالوصول لاقتصاد تنافسي متنوع من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، وتحقيق الشمول المالي.

أكد البنك المركزي على تعزيز جهود التمويل المستدام وتحفيز البنوك لتمويل أنشطة اقتصادية ومشاريع أكثر استدامة، كتمويل محطات توليد الطاقة الجديدة والمتجددة ومشروعات إعادة تدوير المخلفات وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وأضاف أن البنوك المصرية قامت بطرح منتجات تمويلية تساهم بتحقيق 12 هدف من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مما ساهم بتحسين مستوى معيشة الفئات الأولى بالرعاية، كما طرحت البنوك العديد من المنتجات لتلبية احتياجات ذوي الهمم.

مصر تسمح لـ«كايرون بتروليوم» بتصدير 550 ألف برميل نفط خام

سمحت الحكومة المصرية لشركة «كايرون بتروليوم» الإنجليزية، بتصدير نحو 550 ألف برميل من النفط الخام في يناير الماضي، مقابل جزء من مستحققاتها المتأخرة لدى هيئة البترول المصرية، يأتي السماح للشركة، المعروفة باسم «بيكو» سابقاً، بالتصدير وسط قيام الشركات الأجنبية العاملة في مصر بتسريع عمليات الاستكشاف والإنتاج خلال الأشهر الأخيرة، وذلك بعدما قدمت البلاد حوافز جديدة، من بينها السماح بتصدير حصة معينة من الإنتاج الجديد، بحيث تُستخدم هذه العائدات في سداد المستحقات المطلوبة، كما رفعت سعر حصة هذه الشركات من الإنتاج الجديد.

مصر ترفع سعر شراء الغاز الجديد من «أباتشي» في الصحراء الغربية 61%

رفعت الحكومة المصرية من خلال الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» سعر شراء الغاز الطبيعي المُستخرج حديثاً من حقول شركة «أباتشي» الأميركية بالصحراء الغربية بنسبة 61% ليصل سعر المليون وحدة حرارية بريطانية إلى 4.25 دولار مقابل 2.65 دولار في المتوسط بالاتفاقيات السابقة.

مصر تتفق مع قبرص على إعادة تصدير غاز حقلي كرونوس وأفروديت

وقعت مصر وقبرص، يوم الاثنين الموافق 17 فبراير 2024، اتفاقيات لإعادة تصدير وتسويق الغاز القبرصي، في خطوة حيوية لدفع جهود القاهرة نحو التحول إلى مركز إقليمي لتصدير الطاقة، خاصةً في ظل تراجع إنتاجها المحلي خلال العامين الماضيين. بموجب الاتفاقيات، سيُنقل إنتاج حقل الغاز «كرونوس»، الواقع قبالة الساحل الجنوبي الغربي في قبرص، وحقل «أفروديت»، الكائن جنوب شرق الجزيرة، إلى منشآت الإسالة المصرية في إدكو ودمياط، قبل تصديره كغاز طبيعي مسال. وجرت مراسم التوقيع بحضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره القبرصي نيكوس خريستودوليديس، وذلك على هامش مؤتمر ايجس الذي يركز على صناعة الغاز والذي عُقد في القاهرة خلال الفترة من 17 إلى 19 فبراير.

«أغذية» الإماراتية ترفع حصتها في «أبو عوف» المصرية إلى 80%



عززت مجموعة «أغذية» الإماراتية ملكيتها في شركة «أبو عوف» المصرية المتخصصة في مجال الوجبات الخفيفة الصحية والقهوة، إلى 80% عبر استحواذها على حصة إضافية بنسبة 10%، بحسب إفصاح منشور على سوق أبوظبي للأوراق المالية، «تتماشى هذه الخطوة.. مع طموح «أغذية» في

تعزيز النمو ضمن الفئات ذات الإمكانيات العالية والبناء على الشراكات الناجحة، وستواصل عائلة عوف قيادة الأعمال»، بحسب ما ذكرته المجموعة في بيانها. استحوذت «أغذية»، التي تملك غالبيتها حكومة أبوظبي من خلال صندوق الاستثمار السيادي «القابضة» (ADQ)، على 60% في «أبو عوف» المصرية في 2022 وحصة إضافية بنسبة 10% في فبراير من العام الماضي.

«العالمية القابضة» الإماراتية تستحوذ على منصة تمويل مصرية

استحوذت شركة «2 بوينت زيرو» الإماراتية على «مسيرة القابضة للاستثمارات المالية»، مستهدفة ضخ مليار دولار في منصة التمويل المصرية خلال السنوات المقبلة، حسبما أوردته «بلومبرغ». وقالت ذراع الاستثمار التابعة لـ«الشركة العالمية القابضة» إنها تعتزم في إطار الصفقة تأسيس كيان في أبوظبي تحت مسمى «مسيرة القابضة».

منجم السكري المصري يسجل أرباحاً مليارية مدفوعاً بارتفاع أسعار الذهب عالمياً

حققت شركة «أنفلو غولد أشانتي» التي تدير منجم السكري المصري؛ أرباحاً قيمتها مليار دولار العام الماضي، حيث ساعدت المستويات القياسية لأسعار الذهب شركة التعدين على التعافي من الخسارة التي سجلتها في 2023. أفادت الشركة المدرجة ببورصة نيويورك عبر بيان صدر الأربعاء بأن متوسط سعر بيع الذهب ارتفع 24% إلى 2394 دولاراً للأونصة في العام الماضي، فيما زادت التدفقات النقدية الحرة 9 أضعاف لتبلغ 942 مليون دولار.

«CIB» يصبح أول بنك خاص مدرج يحقق ربحاً سنوياً يفوق مليار دولار في مصر

أصبح «البنك التجاري الدولي» (CIB) أول مصرف خاص مدرج في بورصة مصر، يسجل أرباحاً تفوق المليار دولار بعد أن نمت في 2024 بنحو 13% عن العام السابق، وفق بيان نتائج أعمال البنك. بلغ صافي ربح أكبر بنك خاص في مصر خلال العام الماضي نحو 55 مليار جنيه، في حين زادت قيمة الأصول عن تريليون جنيه. أما في الربع الرابع، فبلغت الأرباح 12.8 مليار جنيه بزيادة 78% على أساس سنوي.

إقليمياً

«SRC» التابعة للصندوق السيادي السعودي تصدر صكوكاً بملياري دولار

أصدرت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري «SRC»، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، أول صكوك دولية بضمان حكومي بقيمة ملياري دولار أميركي (7.5 مليار ريال سعودي) بهدف تعزيز سيولة السوق ودعم منظومة التمويل العقاري في المملكة.

تسارع التضخم في المغرب بأعلى وتيرة منذ عام خلال يناير 2025

عاد معدل التضخم في المغرب إلى الواجهة في يناير، مسجلاً أعلى وتيرة نمو منذ عام. فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين العام في المغرب بنسبة 2% خلال شهر يناير الماضي على أساس سنوي، وهي الأعلى في سنة، وفقاً لبيانات المندوبية السامية للتخطيط. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة 3.3%، والمواد غير الغذائية بنسبة 1.1%.

إعادة إعمار غزة تتطلب 53 مليار دولار وفق البنك الدولي

تبلغ كلفة إعادة إعمار غزة نحو 53 مليار دولار خلال 10 سنوات، بحسب تقديرات البنك الدولي. ويمثل البند الأكثر كلفةً هو قطاع الإسكان الذي سيتطلب حوالي 15.2 دولار، يليه قطاع الصحة بنحو 7.1 مليار دولار، ثم قطاع التجارة والصناعة بحوالي 6.9 مليار. تشمل البنود الأخرى قطاعات الزراعة والنظم الغذائية، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والنقل، والمياه والصرف الصحي.

«نيوم» المصرية تخطط للتوسع في العراق وليبيا وأفريقيا

تعمل شركة «نيوم للتطوير والاستثمار العقاري» المصرية التابعة لـ «مجموعة العرجاني» على نقل خبرات شركات المقاولات المصرية إلى كل من ليبيا والعراق، كما تتفاوض على عدد من المشروعات في تشاد وزامبيا والكونغو، حسبما كشف عاصم الجزار، رئيس مجلس إدارة الشركة.

«إيني» تبدأ إنتاج 100 مليون قدم غاز يومياً من حقل «نور» في مصر منتصف 2026



تسعي شركة «إيني» الإيطالية إلى البدء في ضخ 100 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً من منطقة امتياز «نور» الواقعة في شرق البحر المتوسط قبالة سواحل مصر الشمالية، وذلك بحلول منتصف 2026، تمتلك «شيفرون»، و«آي إي أو سي بروداكشن» التابعة لشركة «إيني» الإيطالية، حصة 45% لكل منهما في امتياز نرجس، فيما تمتلك شركة «ثروة للبترول المصرية» حصة 10%.

مصر تستهدف زيادة إنتاجها النفطي 8% العام العالي المقبل

تخطط مصر لزيادة إنتاجها النفطي 8% خلال السنة المالية المقبلة 2025-2026، ليصل إلى 485 ألف برميل يومياً، وتستهلك مصر سنوياً حوالي 12 مليون طن سولار، ونحو 6.7 مليون طن بنزين. ومن شأن أي زيادة في الإنتاج أن تقلص من فاتورة استيراد المنتجات البترولية. وتعمل في مصر 57 شركة بمجال البحث والاستكشاف والإنتاج، من بينها 8 شركات من كبريات الشركات العالمية و6 شركات مصرية متخصصة، وأكثر من 12 شركة عالمية متخصصة في مجال الخدمات البترولية والتكنولوجية.

المدعومة بالسبائك، وفي حالة استمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، بما في ذلك التعريفات الجمركية، فقد يصل الذهب إلى 3300 دولار للأونصة.

أسعار السكر مرشحة للارتفاع مع تراجع متوقع في إنتاج الهند

يُتوقع أن تشهد سوق السكر مزيداً من التقييد مع تراجع الإنتاج في الهند، ثاني أكبر منتج عالمياً، مما يهدد بارتفاع أسعار الإمدادات الفورية. ويمكن أن ينخفض إنتاج الهند خلال الموسم الحالي إلى 26 مليون طن، بعد أن ضربت الآفات محصول القصب في ولاية أوتار براديش، المنطقة الأعلى إنتاجاً في البلاد، وفقاً لما ذكره رافي غوبتا، المدير التنفيذي في شركة إنتاج السكر الكبرى «شري رينوكا شوجرز» (Shree Renuka Sugars Ltd) على هامش مؤتمر السكر في دبي الأسبوع الماضي.

كما تتماشى تلك التوقعات مع التوقعات السابقة، والتي تتوقع أن تنخفض إمدادات السكر العالمية إلى أدنى مستوي لها في ست سنوات في أوائل عام 2025، مع تراجع الإنتاج في البرازيل، أكبر مصدر للسكر، نتيجة الجفاف، وفقاً لشركة «تزارنيكوف غروب» (Czarnikow Group Ltd) المتخصصة في تجارة السلع.

ترايب يخطط فرض رسوم على الصلب بداية من مارس 2025

تستعد صناعة الصلب العالمية لتأثير الرسوم التي يخطط الرئيس الأميركي دونالد ترمب لفرضها بنسبة 25%، والمقرر أن تبدأ في 12 مارس. وتُعد فيتنام والهند من بين أسرع منتجي الصلب نمواً في آسيا، وهما معرضتان بشكل خاص للخطر إذا فرض ترمب تعريفات جمركية شاملة على جميع واردات الولايات المتحدة من هذا المعدن. تعاني شركات صناعة الصلب في آسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية بالفعل من تدفق الصلب الصيني الرخيص، حيث بلغت صادرات الصين في عام 2024 أعلى مستوي لها منذ تسع سنوات، متجاوزة 110 ملايين طن. وأثار هذا الارتفاع موجة من الشكاوى التجارية-كان أحدثها من كوريا الجنوبية- كما دفع شركات منتجة للصلب في دول آسيوية أخرى إلى البحث عن أسواق جديدة.

الإمارات تدرس استثمار 10 مليارات دولار بمشاريع طاقة متجددة في إندونيسيا

تدرس الإمارات استثمار 10 مليارات دولار في مشاريع للطاقة المتجددة بقدرة 10 غيغاواط في إندونيسيا، كما نقلت بلومبرغ عن رئيس المجلس الاقتصادي الوطني وهوت بانغايتان عقب اجتماعه مع وزير الطاقة والبنية التحتية الإماراتي.

المغرب يعتزم إصدار سندات باليورو في أول طرح دولي منذ عامين

يعتزم المغرب بيع سندات في السوق الدولية للمرة الأولى منذ عام 2023، في إطار استعداداته لتنفيذ إصلاحات مكلفة وحملة إنفاق بمليارات الدولارات قبيل استضافته المشتركة لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2030.

قالت وزيرة المالية والاقتصاد المغربية، نادية فتاح العلوي، في مقابلة خلال مؤتمر بمدينة العلا في السعودية، إن الإصدار سيكون على الأرجح باليورو، ما يجعله أول سند حكومي مقوم بالعملة الأوروبية الموحدة منذ عام 2020، وذلك بعد طرح سندات بالدولار قبل عامين.

عالمياً

أسعار الذهب تستقر قرب مستويات قياسية مع ارتفاع الطلب

استقرت أسعار الذهب بالقرب من مستوي قياسي، متجهة نحو تسجيل مكاسب للأسبوع الثامن على التوالي، بدعم من زيادة الطلب على الملاذات الآمنة نتيجة التوترات الجيوسياسية والتجارية، إلى جانب المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية. فقد تم تداول المعدن النفيس بالقرب من 2940 دولاراً للأونصة، مرتفعاً بنسبة 2% هذا الأسبوع، جاء ذلك بعد بيانات مبيعات التجزئة التي أظهرت تراجعاً مفاجئاً في إنفاق المستهلكين، مما زاد من المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد. مع توقعات «غولدمان ساكس» لسعر الذهب إلى 3100 دولار للأونصة في هذا العام، بسبب مشتريات البنوك المركزية والتدفقات الداخلة إلى الصناديق المتداولة

حرب التعريفات الجمركية، إلا أن أسهم «علي بابا» وغيرها من أسهم التكنولوجيا الصينية ارتفعت في الأسابيع الأخيرة بفضل الحماس نحو نموذج الذكاء الاصطناعي «ديب سيك». ووضع ذلك الأسهم الآسيوية في مسار لتحقيق سادس مكسب أسبوعي على التوالي، وهو أطول سلسلة انتصارات منذ ما يقرب من عام.

التضخم في اليابان يرتفع بأسرع وتيرة منذ صيف 2023

ارتفع معدل التضخم في اليابان أكثر من المتوقع، مسجلاً أسرع وتيرة منذ صيف 2023، مما يعزز توجه بنك اليابان نحو رفع سعر الفائدة القياسي بشكل أكبر. ووفقاً لوزارة الشؤون الداخلية اليابانية، ارتفعت أسعار المستهلك، باستثناء الأغذية الطازجة، بنسبة 3.2% في يناير مقارنة بالعام السابق، وهي أكبر زيادة منذ يونيو 2023. وكان التسارع أعلى بقليل من توقعات الاقتصاديين البالغة 3.1%، مدفوعاً بارتفاع أسعار الأغذية المصنعة.

أسعار النفط تتجه لتسجيل أكبر مكسب أسبوعي هذه السنة

تتجه أسعار النفط لتحقيق أكبر مكسب أسبوعي لها منذ أوائل يناير، مع تزايد عدم اليقين بشأن الإمدادات. ارتفع خام «غرب تكساس» الوسيط إلى نحو 73 دولاراً للبرميل، بعد صعوده بنحو 3% هذا الأسبوع في أكبر تقدم له منذ 10 يناير. أغلق خام «برنت» فوق 76 دولاراً. ومن المحتمل أن يؤجل تحالف «أوبك+» زيادة الإنتاج المقيد المرتقبة، وتظل صادرات كازاخستان معطلة بعد هجوم بطائرة مسيرة أوكرانية في روسيا، في حين أن موعد استئناف الصادرات من إقليم كردستان العراق لا يزال غير واضح.

«جيه بي مورغان» يعيد تصنيف قطر والكويت كأسواق متقدمة

أعاد بنك «جيه بي مورغان» تصنيف قطر والكويت كأسواق متقدمة، وسيبدأ قريباً في حذفهما من مؤشر سندات الأسواق الناشئة بطريقة تدريجية. وقال أيضاً إن الإمارات قد تُستبعد من المجموعة العام المقبل. وأن استبعاد قطر والكويت من مؤشر الأسواق

ترمب يخطط لفرض رسوم 25% على السيارات والرقائق والأدوية في أبريل

رجح الرئيس الأميركي دونالد ترمب فرض رسوم جمركية على واردات السيارات وأشباه الموصلات والأدوية بنحو 25%، معتبراً أن الإعلان قد يكون في 2 أبريل. شكلت السيارات المستوردة نحو نصف السوق الأميركية العام الماضي. ووفقاً لبيانات «غلوبال داتا» (Global Data)، وهي شركة متخصصة في أبحاث السوق، فإن السيارات المستوردة تمثل حوالي 80% من مبيعات «فولكس واجن» في الولايات المتحدة، بينما تصل نسبتها إلى 65% من مبيعات «هيونداي-كيا» هناك. أما «مرسيدس-بنز غروب»، فإنها تستورد 63% من السيارات التي تسلمها داخل السوق الأميركية.

الروبل الروسي يصعد بنحو 11% مقابل الدولار منذ بداية 2025

شهدت العملة الروسية ارتفاعاً ملحوظاً مقابل الدولار الأميركي، وسط تحول دراماتيكي في سياسة الولايات المتحدة تجاه الرئيس فلاديمير بوتين خلال الأيام الأولى من إدارة دونالد ترمب. ووفقاً لبيانات «بنك روسيا» و«بلومبرغ»، ارتفعت قيمة الروبل بنسبة 11% مقابل الدولار منذ بداية العام، مما جعله العملة الأفضل أداءً بين نظرائه في الأسواق الناشئة. كما جرى تداول العملة في الأسواق الخارجية عند مستويات أقل من 90 روبلاً مقابل الدولار هذا الشهر، وذلك للمرة الأولى منذ سبتمبر.

تصدرت أسهم التكنولوجيا الصينية المكاسب في أسواق الأسهم الآسيوية



ارتفعت الأسهم التكنولوجية الصينية بعد أن صعد مقياس للأسهم الصينية المدرجة في الولايات المتحدة بفضل أرباح «علي بابا». كما تحولت الأسهم اليابانية إلى مكاسب بعد أن افتتحت منخفضة. في حين ارتفع مؤشر قوة الدولار. ورغم أن المستثمرين ما زالوا قلقين بشأن تصاعد التوترات الجيوسياسية وامتداد

معلومة مصورة

إعادة إعمار غزة تتطلب 53 مليار دولار وفق البنك الدولي

تخلفة إعادة الاعمار وفقا للقطاعات الاقتصادية

بناء على تقديرات البنك الدولي

15.2	الإسكان
7.1	الصحة
6.9	التجارة والصناعة
4.2	الزراعة
4.2	الحماية الاجتماعية
3.8	التعليم
2.9	النقل
2.7	المياه والصرف الصحي
2.7	أخرى

(مليار دولار)

المصدر: البنك الدولي، 2025

سعر الفائدة للإيداع والإقراض لليلة واحدة

التاريخ	سعر العائد للإيداع لليلة واحدة	سعر العائد للإقراض لليلة واحدة
6 مارس 2024	٪ 27.25	٪ 28.25
4 فبراير 2024	٪ 21.25	٪ 22.25
6 أغسطس 2023	٪ 19.25	٪ 20.25
2 أبريل 2023	٪ 18.25	٪ 19.25
25 ديسمبر 2022	٪ 16.25	٪ 17.25
27 أكتوبر 2022	٪ 13.25	٪ 14.25
22 مايو 2022	٪ 11.25	٪ 12.25
21 مارس 2022	٪ 9.25	٪ 10.25

المصدر: البنك المركزي المصري

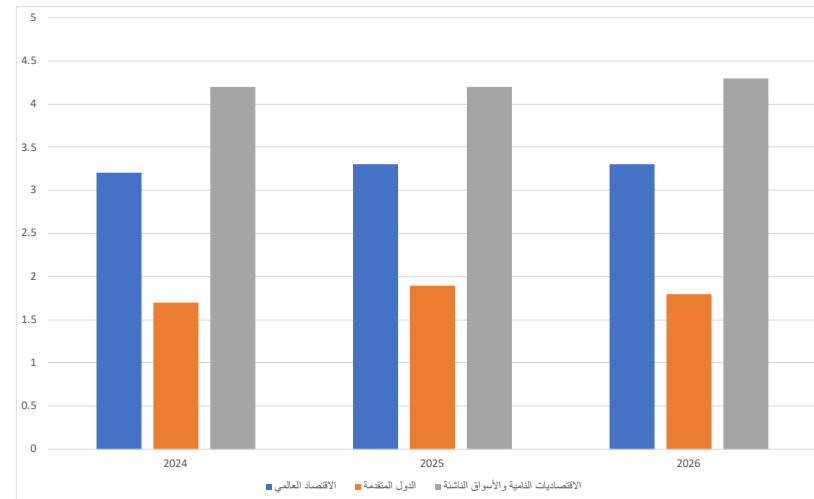
الناشئة سيتم على مدى ستة أشهر تبدأ بمراجعة إعادة التوازن نهاية الشهر في 31 مارس، وفق ما أوضحه فريق أبحاث المؤشرات العالمية لدى «جيه بي مورغان» في بيان. وقال المصرف إنه من الآن فصاعداً، لن تُدرج إصدارات جديدة من سندات هذه الدول في مؤشر الأسواق الناشئة.

سعر النحاس ينخفض وسط الخوف من جسيم الحرب التجارية

تراجعت أسعار النحاس في لندن بعد أن حذر بنك «سيتي غروب» من مخاطر انخفاض الأسعار نتيجة تأثير التعريفات الجمركية الأميركية على الطلب. جاء هذا الانخفاض بعدما ارتفع سعر المعدن بحوالي 8% هذا العام بفضل قوة الطلب الفعلي في السوق، في حين أغلق المؤشر، الذي يتتبع أداء ستة عقود رئيسية في بورصة لندن للمعادن، عند أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر

المتوسط التاريخي. وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توقع الصندوق أن يكون النمو الاقتصادي بنسبة 3.6% خلال عام 2025، وهو ما يعزى إلى تعافي إنتاج النفط وتراجع النزاعات الإقليمية. في هذا السياق، شددت مديرة صندوق النقد الدولي على أهمية تبني سياسات مالية مرنة تضمن استمرار النمو الاقتصادي الإقليمي على المدى البعيد، بما يتماشى مع التحديات الهيكلية.

توقعات معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير 2025.

• ارتفاع معدل التضخم

فيما يتعلق بالتضخم، أشارت مديرة صندوق النقد الدولي إلى عودة التضخم للارتفاع في بعض الدول، مما يؤدي إلى تفاوت أسعار الفائدة وعودة السياسات النقدية الانكماشية، بما ينعكس على ارتفاع تكاليف الاقتراض في الأسواق الناشئة والاقتصادات

.. مقالات تحليلية

توصيات صندوق النقد الدولي للدول لمواجهة الاضطرابات الجيوسياسية: رؤية مصرية

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في سياق إقليمي يشهد توترات سياسية وأزمات اقتصادية متلاحقة، انعقد المنتدى التاسع للمالية العامة في الدول العربية بمدينة دبي، بمشاركة كريستالينا غورغيفا، مديرة صندوق النقد الدولي، التي استعرضت من جانبها مجموعة من التحديات التي تواجه المنطقة في ضوء التصاعد المستمر للتوترات الجيوسياسية والتحولات الاقتصادية السريعة. وفي إطار رؤيتها، قدمت غورغيفا مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تمكين الدول العربية من التصدي لمخاطر الاضطرابات الجيوسياسية والتداعيات الاقتصادية المترتبة عليها، وفقاً لاستراتيجية صندوق النقد الدولي. ومن هنا، يثار تساؤل حول كيف يمكن فهم المشهد الإقليمي بما يتضمنه من صراعات سياسية وأزمات اقتصادية؟ وما هي السبل الأكثر فعالية لمواجهة تلك الازمات من منظور وطني؟

التحديات الاقتصادية والمالية في السياق الإقليمي والدولي

في إطار السياق الاقتصادي العالمي والإقليمي الراهن، أشار صندوق النقد الدولي إلى عدة تحديات تؤثر على النمو الاقتصادي والتوقعات المستقبلية في ظل المتغيرات العالمية. أبرز تلك التحديات يتجسد في النمو الاقتصادي، التضخم، والدين العام.

• تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي

توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة 3.3% في عام 2025، على أن يشهد تراجعًا طفيفًا إلى 3% خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو معدل نمو أقل من

تكنولوجية فعالة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. واستشهدت مديرة صندوق النقد الدولي بالتحويلات الرقمية بدولة الامارات كنموذجاً إيجابياً في هذا المجال. وأكدت أن اعتماد الابتكار الرقمي سيؤدي إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بحلول عام 2030، ما يعكس الدور الهام للتكنولوجيا في تنمية اقتصادات المنطقة.

في هذا السياق، أكدت غورغيفا على أهمية الشراكة بين صندوق النقد الدولي والدول العربية، في ظل التحويلات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية التي يشهدها العالم. وقد أوصت بالتركيز على وضع سياسات مالية تعزز من التحول الاقتصادي المستدام، وتمكن الدول العربية من الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتكنولوجية التي تتيحها هذه التحويلات.

انعكاس الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد المصري

شهدت الساحة العالمية تحديات متسارعة بدء من أزمة جائحة كورونا، ومواجهة صدمات العرض المصاحبة لمرحلة التعافي، ثم أزمة الصراع الروسي الأوكراني، مع استمرار الإجراءات الاحترازية بالصين لفترة أطول بالإضافة إلى أزمة قطاع العقارات، وانتهجت البنوك المركزية سياسات انكماشية بما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي لاسيما في ظل ارتفاع نفقات الدفاع والتسليح.

وعلى المستوى الإقليمي، فقد شهدت الساحة الإقليمية العديد من الاضطرابات وصلت لمرحلة الحروب المسلحة واسقاط أنظمة الحكم، فضلا عما شهدته أسواق المال في الأسواق الناشئة

النامية. وفي هذا الإطار، أوصى الصندوق الدول العربية باتباع سياسات هيكلية تدعم النمو الاقتصادي بعيد المدى، من خلال استراتيجيات تهدف إلى تقليل الاعتماد على التحفيز العالي قصير الأجل الذي قد لا يكون مستداماً.

• تصاعد معدلات الدين العام

أما على صعيد الدين العام، فقد حذرت مديرة صندوق النقد الدولي من أن الدين العام العالمي قد يتجاوز 100% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. وأشارت إلى أن بعض الدول في المنطقة تواجه مستويات دين تتجاوز 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعرضها لمخاطر انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة أعباء الديون، لا سيما في ظل الحاجة إلى التكيف مع متطلبات الأمن القومي وإعادة الإعمار ومواجهة الكوارث الطبيعية. ويخلق ذلك تحديات كبيرة في خلق فرص العمل، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، بما يبرز ضرورة مرونة الاقتصادات ودعم التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

استراتيجيات مواجهة التحديات

أكدت كريستالينا غورغيفا، مديرة صندوق النقد الدولي أنه في إطار التحويلات الاقتصادية والتكنولوجية التي تشهدها المنطقة والعالم، فإن الثورة الرقمية، وبالأخص في مجال الذكاء الاصطناعي، ستكون محورية في إعادة تشكيل سوق العمل والاقتصاد خلال السنوات القادمة. هذا التحول يستدعي ضرورة تكيف الدول مع هذه المتغيرات، من خلال تبني سياسات

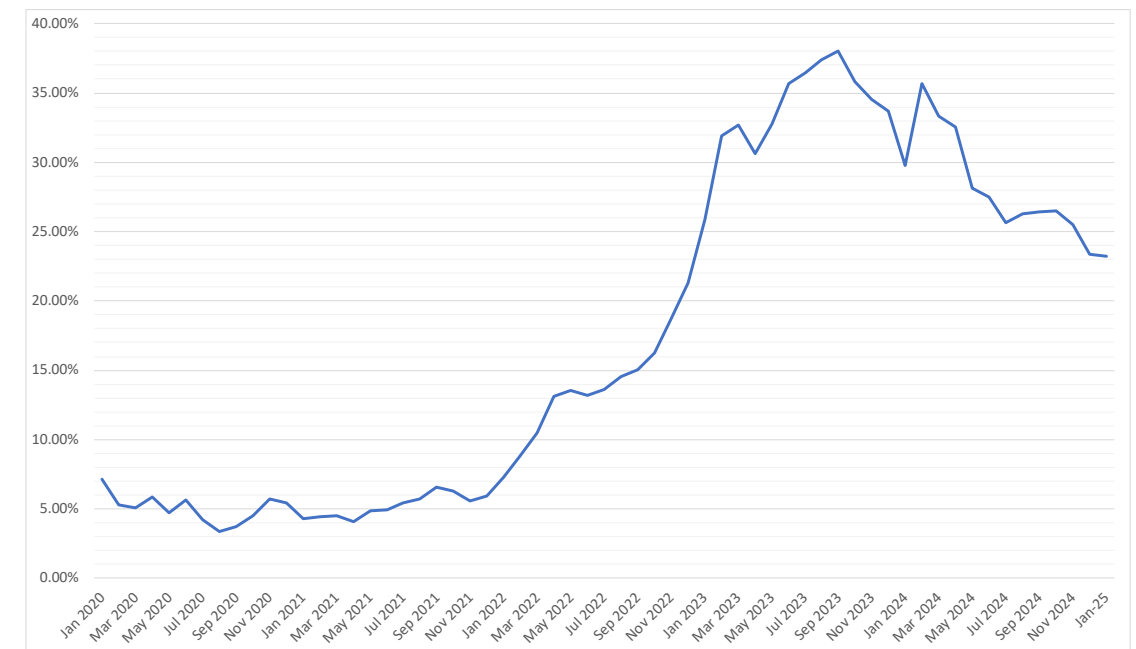
وعلى الرغم من الإدارة النقدية الحكيمة خلال فترة الازمات الاقتصادية، إلا أنه يجب ملاحظة عدم قدرة السياسات النقدية وحدها لمواجهة كافة التحديات؛ فمن جهة يعتمد معدل التضخم على الزيادات التراكمية في أسعار الفائدة، حيث يتطلب الأمر فترة زمنية تفصل بين تحريك سعر الفائدة واستجابة معدل التضخم. ومن جهة أخرى، تتراجع فعالية أداة سعر الفائدة في التأثير على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في ظل زيادة حجم الاقتراض الحكومي مقارنة بالاقتراض الخاص، ففي هذه الحالة، قد يكون من الصعب على السياسات النقدية وحدها ضبط التضخم أو تعزيز النمو، خاصة إذا كان الاقتراض الحكومي يمتص الجزء الأكبر من السيولة المتاحة. ومن جهة ثالثة، تعد معدلات الفائدة الحقيقية هي المحددة لقرارات الادخار ومع تراجع معدلات الفائدة الحقيقية في ظل ارتفاع معدلات التضخم تتجه المدخرات للأصول المالية والعينية مثل الذهب والعقارات والعملات الأجنبية بما يزيد من حدة الازمة ويعمقها مع تحويل المدخرات لأصول غير منتجة.

وبجانب السياسات النقدية، فقد شملت خطة الحكومة المصرية جذب الاستثمارات الخاصة، وتمكين القطاع الخاص، وحياء ملف الطروحات الحكومية، وتوطين الصناعة المصرية. ومع أهمية تلك التوجهات إلا أن وتيرة تنفيذها كانت بطيئة نسبياً، مما يستدعي إعادة النظر في طريقة تخارج الدولة من الأنشطة الاقتصادية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عقود الشراكة بمختلف أشكالها بين الدولة والقطاع الخاص المحلي والأجنبي، بما يساهم في توفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية دون تحميل الدولة عبئاً مالياً كبيراً، يوفر فرصاً كبيرة للقطاع الخاص، ويضمن فعالية استغلال الموارد الاقتصادية وجودة المنتجات النهائية.

من اضطرابات نتيجة تدفق الاستثمارات للخارج مع ارتفاع أسعار الفائدة بالنوك المركزية الرئيسية عالمياً.

وعلى صعيد الاقتصاد المصري، فقد واجه تداعيات كافة تلك الازمات واحدة تلو الأخرى، وكفيره من الاقتصاد الناشئة فقد واجه الاقتصاد المصري أزمة خروج الاستثمارات في اتجاه أسعار الفائدة الأعلى في مارس 2022 بما ترتب عليه نقص العملة الأجنبية وارتفاع معدل التضخم، وتراجع قيمة الجنية المصري. وقد تم مواجهه ذلك من خلال تبني سياسات نقدية تحقق التوازن بين كبح جماح التضخم من جهة وجذب الاستثمارات وتحفيز النمو من جهة أخرى.

معدل التضخم العام على أساس سنوي (%)



أما فيما يتعلق بتكاليف المنتجات الرقمية والتي تعد منخفضة نسبياً، إلا إن انخفاض تكلفتها لا يعني بالضرورة سهولة الوصول إليها أو تطويرها. إذ يتطلب البحث والتطوير في هذا المجال موارد مالية ضخمة، في حين أن نتائج هذه العملية قد تحمل مخاطر عالية، حيث لا تضمن دائماً تحقيق اختراعات جديدة أو تطوير منتجات مبتكرة قابلة للتسويق. لذا، فبينما تُفتح الأبواب لفرص جديدة، تبقى التحديات الكبيرة التي تضعها هذه الصناعة أمام المجتمعات، خاصة تلك التي تفتقر إلى القدرة على التكيف مع هذا التحول الرقمي بشكل فعال.

في هذا السياق، اعتزمت الدولة على مواكبة التحول الرقمي العالمي من خلال تطوير منظومة التعليم، وهو ما يعكس حرصها على تجهيز الأجيال القادمة بالمهارات اللازمة للتكيف مع التغيرات التكنولوجية المتسارعة. فقد تم استحداث تخصصات تعليمية جديدة وإنشاء جامعات تكنولوجية متخصصة بهدف تأهيل العنصر البشري وتعزيز قدراته، بما يتيح له توظيف التكنولوجيا بشكل فعال، مع التركيز على تطوير الابتكارات الرقمية التي تلبي احتياجات المجتمع المصري، ويسهم في توفير حلول مستدامة لمختلف قضايا التنمية من منظور وطني.

وفي ضوء رؤية الدولة لتعزيز الاقتصاد الرقمي، فقد تم اعداد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات عام 2030، وحصدت الدولة العديد من المراكز العالمية في هذا المجال من بينها الارتفاع من المركز 111 عالمياً الى المركز 56 عالمياً في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي الصادر عن مؤسسة oxford insight والذي يتضمن مؤشرات تتعلق بوجود استراتيجية وطنية وقوانين حماية البيانات وثقافة ريادة الأعمال وتطوير البنية التحتية للاتصالات.

تعزيز فرص الاستفادة من الابتكارات الرقمية

لا يمكن إنكار الأهمية المتزايدة للتحول الرقمي في عصرنا الحالي، خاصة مع تزايد الابتكارات الرقمية والتطورات التكنولوجية السريعة التي تجتاح مختلف مجالات الحياة. فقد شهدنا تحول المجتمع الصناعي التقليدي إلى مجتمع معرفة، حيث أصبحت المعلومات أحد عناصر الإنتاج، وأخذ الاقتصاد شكلاً رقمياً. وفي هذا السياق، لم يعد خافياً على أحد أن الدول أصبحت تبذل جهوداً مستمرة في تطوير أدواتها بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها الاستراتيجية. وفي حال كان حسن الظن حاضراً، يمكن النظر إلى التسارع التكنولوجي كاستجابة لاحتياجات الدول الغربية في مواجهة نقص الموارد البشرية، حيث تسعى تلك الدول إلى تعويض النقص في العنصر البشري اللازم في العملية الانتاجية من خلال الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة. ورغم أن هذا ليس السبب الوحيد وراء هذا التسارع، إلا أنه يكشف عن الفوارق الاستراتيجية بين الدول، فما قد يكون مصدرًا للفرص والدعم لدولة معينة، يمكن أن يتحول إلى أزمة أو تحدٍ بالنسبة لدول أخرى، إذا لم تتمكن من الاستفادة من تلك التغيرات في التوقيت وبالكيفية المناسبة.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، تشكل صناعة المعلومات تهديداً واضحاً للعمالة والتشغيل، نظراً لأنها تعد من الصناعات منخفضة العمالة، مما يعزز من تحول فجوة الدخل إلى فجوة رقمية (Digital Divide) هذه الفجوة الرقمية تنتج عن إعادة توزيع الثروة لصالح منتجي المعلومات ومطوريهما، وهو ما يزيد من احتمالية تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء، ويؤدي إلى انعدام العدالة الاجتماعية، رغم التقدم السريع في المجالات التكنولوجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع الوفورات الاقتصادية الإيجابية.

الإحصائية الفيدرالية الروسية، نما الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 5.5% في الربع الثالث من عام 2023، مقارنة بانكماش بنسبة 3.5% خلال الفترة نفسها من عام 2022، كما احتلت جنوب إفريقيا المرتبة 41 عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة 380.91 مليار دولار، تُظهر هذه البيانات مرونة اقتصادات دول بريكس الأعضاء على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية.

ويمكن توضيح العلاقات الاقتصادية بين دول تكتل البريكس كالتالي:

التجارة البينية: شهد حجم التبادل التجاري نموًا بنسبة 95.2% بين عامي 2010 و2022، إذ سجل نحو 10.52 تريليون دولار عام 2022 مقابل 5.39 تريليون دولار عام 2010، شكلت التجارة بين أعضاء البريكس 37% من إجمالي المعاملات عبر الحدود على مستوى العالم، وكان الجزء الأكبر من هذا النمو متمركزًا في الصين، التي استحوذت على الحصة الأكبر من التجارة الإجمالية داخل مجموعة البريكس في عام 2022، بينما ظلت مساهمة بقية دول البريكس ثابتة نسبيًا على مر السنوات، وترجع الزيادة الأخيرة إلى حد كبير إلى الهند، التي شهدت تسارعًا في النمو الاقتصادي.

«تراهب والبريكس: إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية»

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

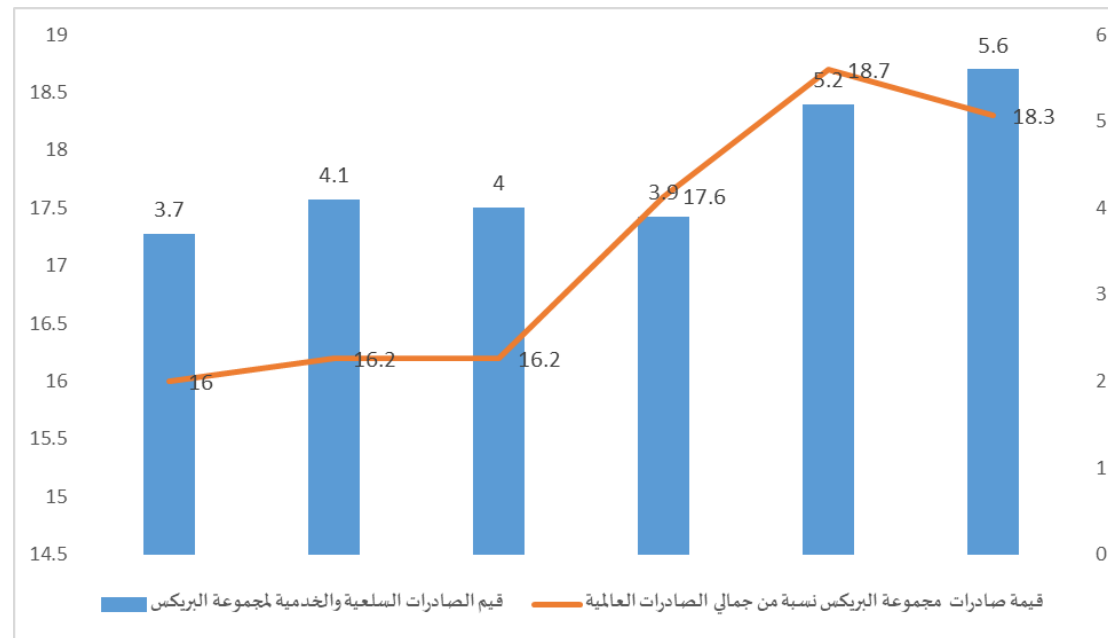
تضم مجموعة بريكس دولًا مهمة من آسيا وأمريكا اللاتينية، مما يضع المجموعة في موقع واعد للنمو والتقدم، وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدول بريكس +، نجد أن المجموعة تحمل إمكانات كبيرة وواعدة في السنوات القادمة، كما تشمل المجموعة دولًا تمتلك تقنيات متقدمة وحديثة، وأصبح عدد الدول الأعضاء في التكتل 10 دول وهم روسيا والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا والهند بالإضافة إلى «مصر والإمارات وإيران وإثيوبيا»، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد، مع طلبات الانضمام المتزايدة، إذ عبرت أكثر من 30 دولة عن رغبتها في الانضمام لتكتل البريكس.

الثقل الاقتصادي لدول البريكس

تضم مجموعة بريكس دولًا ذات تأثير اقتصادي كبير على النظام الدولي، احتلت الصين المرتبة الثانية عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، بقيمة 18.2 تريليون دولار، كما سجلت الصين نموًا اقتصاديًا نسبته 5% في 2024، واحتلت الهند المرتبة الخامسة عالميًا، بإجمالي ناتج محلي قدره 3.73 تريليون دولار، وشهد الاقتصاد الهندي معدلات نمو مرتفعة في نهاية عام 2023، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى توقع معدل نمو الهند عند 6.5% في 2025 و2026، محافظًا على وتيرة عالية؛ تقترب من معدلات النمو المحتملة على المدى المتوسط.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل حوالي 1.86 تريليون دولار، تحتل المرتبة التاسعة عالميًا، وعلى الرغم من العقوبات الأوروبية الكبيرة، شهدت روسيا نموًا قويًا في عام 2023، تحتل المرتبة الحادية عشرة عالميًا بإجمالي ناتج محلي قدره 1.86 تريليون دولار. وفقًا للخدمة

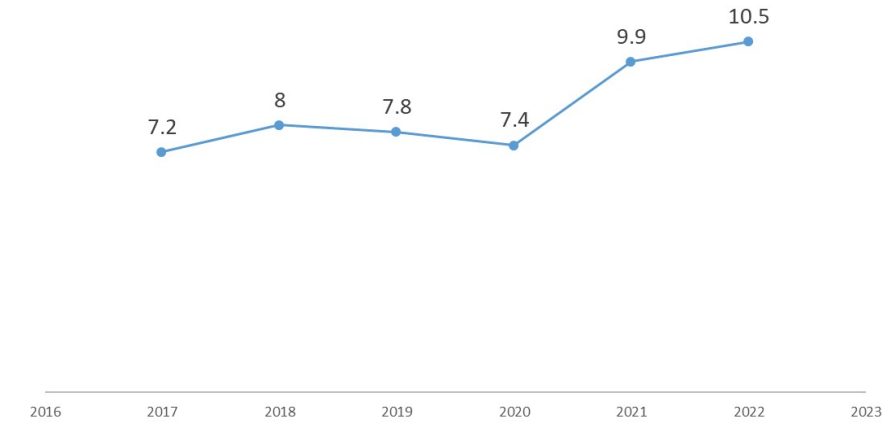
قيمة الصادرات السلعية والخدمات لدول البريكس ونسبتها لإجمالي الصادرات العالمية خلال (2022-2017)
(% /مليار دولار)



Source: World Development Indicators Database.

إضافة إلى ذلك تشكل الواردات السلعية والخدمات لدول البريكس كنسبة من إجمالي الواردات العالمية نحو 16.2% عام 2022، ويُشير الاتجاه العام لقيم الواردات السلعية والخدمات لدول مجموعة البريكس إلى التزايد خلال الفترة (2017 - 2022) مع مرورها بالعديد من المحطات التي انخفضت بها قيم الواردات، وهي السنوات نفسها التي انخفضت بها قيم الصادرات السلعية والخدمات.

تطور حجم التبادل التجاري بين دول مجموعة البريكس (مليار دولار) خلال الفترة (2022-2017)



Source: World Development Indicators Database.

تشكل الصادرات السلعية والخدمات لدول البريكس نحو 18.3% كنسبة من إجمالي الصادرات العالمية في عام 2022، مقارنة بنحو 16% عام 2017، ويُشير الاتجاه العام لإجمالي قيمة الصادرات السلعية والخدمات لدول مجموعة البريكس إلى التزايد خلال الفترة (2022-2017) مع مرورها بالعديد من المراحل التي انخفضت بها قيمة الصادرات، وهي السنوات نفسها التي انخفض بها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء عام 2022، حيث لم تؤثر الحرب الروسية - الأوكرانية على قيم الصادرات السلعية والخدمات للمجموعة.

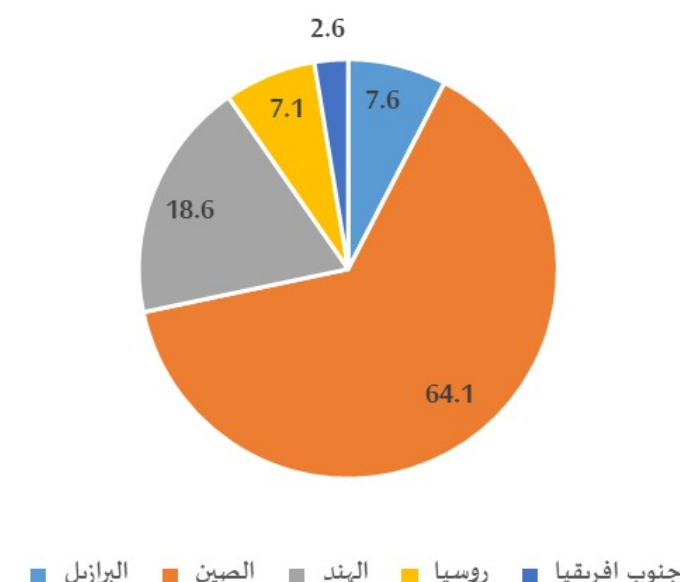
حجم التجارة البينية لدول مجموعة البريكس الخمس لعام 2022 (مليار دولار)

الدولة \ حجم التجارة	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا
البرازيل	—	10.6	15.9	157.7	2.7
روسيا	10.6	—	43.6	190.3	0.8
الهند	15.9	43.6	—	117.3	19.4
الصين	157.5	190.3	117.3	—	56.7
جنوب افريقيا	2.7	0.8	19.4	56.7	—

Source: Statista, Sum of trade exports and trade imports between the BRICS countries and selected countries that allegedly want to join BRICS as of 2022

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة البريكس نحو 355 مليار دولار عام 2021 وقد بلغت حصة هذه التدفقات إلى إجمالي التدفقات العالمية نحو 22% عام 2021، وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي من مجموعة البريكس عام 2020، بلغت حصة التدفقات الخارجية من مجموعة البريكس أكثر من 25% من التدفقات العالمية وبلغت قيمة تلك التدفقات وصلت إلى أعلى مستوى تاريخي يبلغ نحو 247 مليار دولار.

التوزيع النسبي للواردات السلعية والخدمات لدول مجموعة البريكس خلال عام 2022

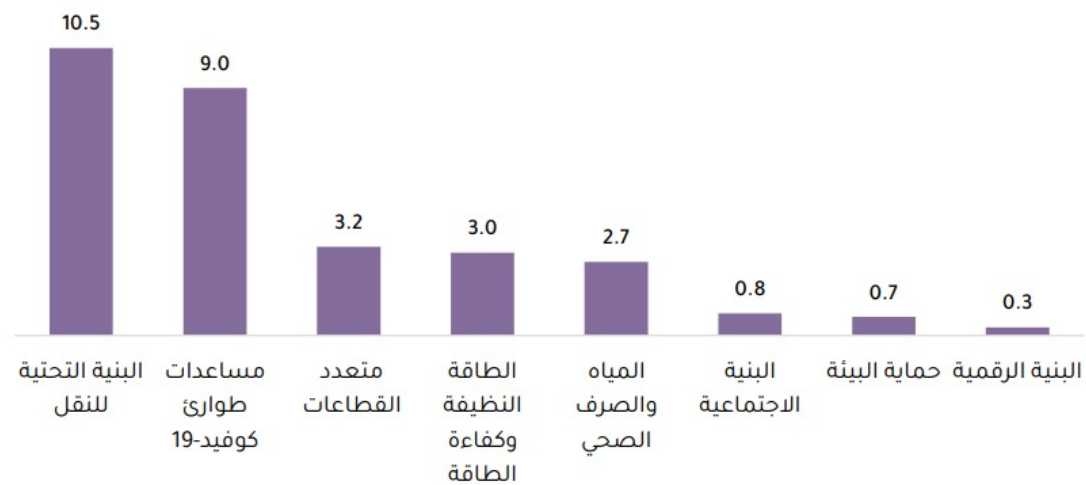


Source: World Development Indicators Database.

شهدت التجارة البينية بين دول مجموعة البريكس زيادة ملحوظة بنسبة 56% خلال الفترة من 2017 إلى 2022، كما شكلت التجارة بين أعضاء البريكس 37% من إجمالي المعاملات عبر الحدود على مستوى العالم، كان الجزء الأكبر من هذا النمو متمركزاً في الصين، التي استحوذت على الحصة الأكبر من التجارة الإجمالية داخل مجموعة البريكس في عام 2022، بينما ظلت مساهمة بقية دول البريكس ثابتة نسبياً على مر السنوات، وترجع الزيادة الأخيرة إلى حد كبير إلى الهند، التي شهدت تسارعاً في النمو الاقتصادي ومع ذلك، لا تزال التجارة الثنائية بين أعضاء البريكس باستثناء الصين منخفضة نسبياً كما يتضح في الجدول التالي:

بمساهمة دول البريكس الأساسيين، وهم: الصين والهند والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا. وبرأس مال يقدر بنحو 100 مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي التمويل المقدم للمشروعات التي مولها بنك التنمية الجديد بلغت نحو 30.2 مليار دولار أمريكي حتى عام ديسمبر 2022.

إجمالي التمويل المقدم للمشروعات التي مولها بنك التنمية الجديد حتى 31 ديسمبر 2022

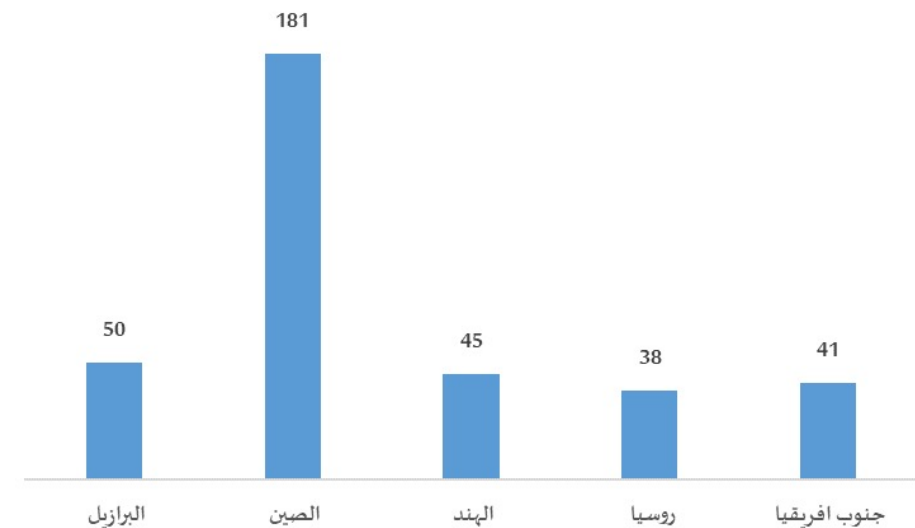


المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مصر عضو مجموعة البريكس

تأمل مصر في تعزيز النمو الاقتصادي، تنويع اقتصادها، خفض التكاليف، تطوير التجارة الإلكترونية، دمج الأسواق، والتعاون مع دول

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس 2021 (بمليار دولار)



Source: UNCTAD, 2023, BRICS Investment Report.

وبالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل دولة من دول البريكس تصدر الصين المشهد بفارق كبير عن باقي الدول، محققة 181 مليار دولار، هذا يبرز القوة الاقتصادية الكبيرة للصين ودورها القيادي في جذب الاستثمارات، أما البرازيل، فهي تأتي في المرتبة الثانية بـ 50 مليار دولار، مما يدل على استقرار الاقتصاد هناك، رغم أن الأرقام أقل بكثير مقارنة بالصين، وتأتي الهند في المرتبة الثالثة بـ 45 مليار دولار، مما يشير إلى حراكها الاقتصادي المتزايد، وتظهر روسيا وجنوب أفريقيا بمعدلات أدنى، حيث سجلت روسيا 38 مليار دولار وجنوب أفريقيا 41 مليار دولار.

بالإضافة إلى إنشاء بنك التنمية الجديد وهو بنك متعدد الأطراف تديره مجموعة دول البريكس الأساسية وقد تأسس عام 2014

بلغت الواردات المصرية من البرازيل، الصين، الهند، روسيا، وجنوب إفريقيا 26.4 مليار دولار، بزيادة 11.5%، وكانت الهند أكبر متلق للسلع المصرية ضمن بريكس في عام 2022 بقيمة 1.9 مليار دولار، تليها الصين (1.8 مليار دولار) وروسيا (595.1 مليون دولار).

تقليل الطلب على الدولار

تعمل دول بريكس على إنشاء أنظمة دفع بديلة وإنشاء عملة رقمية مشتركة واحتياطية مدعومة بالذهب للتجارة العالمية. يهدف هذا النظام المالي المستقل عن الدولار الأمريكي إلى توسيع استخدام العملات المحلية في التجارة، مما سيقول نقص الدولار الناجم عن الفجوة بين العرض والطلب على العملات الأجنبية في مصر، تقليل الطلب على الدولار سيساعد في تخفيف أزمة العملات الأجنبية وتقليص فجوة التمويل.

دعم قيمة الجنيه المصري وتخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية

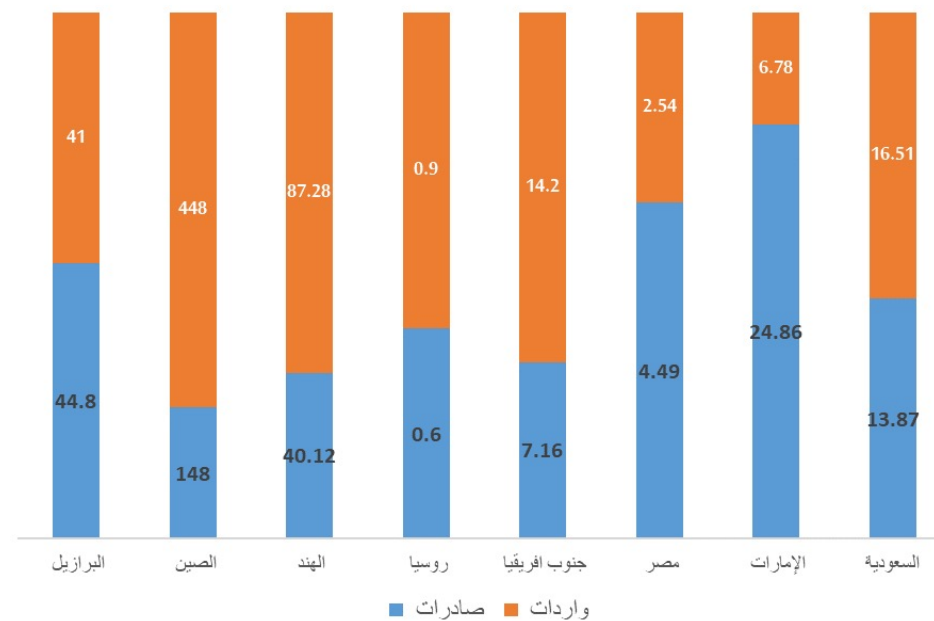
تسعى دول بريكس إلى تعزيز استخدام العملات المحلية بين الدول الأعضاء كخطوة نحو إنشاء عملة موحدة، مما سيسمح لمصر باستخدام الجنيه المصري في العلاقات التجارية وتقليل الضغط على الدولار. هذا سيساعد في تقليل الحاجة لتخفيض قيمة الجنيه وزيادة سعر الدولار للواردات، وفي نفس الوقت يدعم قيمة العملة المصرية مقابل الدولار. بالإضافة إلى ذلك، تهدف دول بريكس إلى إنشاء عملة عالمية بديلة مدعومة بالذهب لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في تسعير السلع في الأسواق العالمية.

بريكس الأخرى تسعى جهود بريكس لإنشاء أنظمة دفع بديلة ونظم مالية غير معتمدة على الدولار، والتحرك بعيدًا عن الاعتماد على الدولار الأمريكي، وزيادة التداول باستخدام العملات المحلية، وربما إنشاء عملة مشتركة على المدى الطويل، وهو ما يمكن أن يكون مفيدًا لمصر في الواقع، تواجه مصر نقصًا في احتياطيات العملات الأجنبية بالدولار الأمريكي واليورو، ولكن يمكن لمصر تنويع محفظة عملاتها الأجنبية باستخدام عملات بريكس، كما تأمل مصر أن يؤدي الارتباط مع بريكس إلى جذب استثمارات جديدة، على الرغم من اعتقاد المحللين أن الأمر قد يستغرق وقتًا حتى تصبح الفوائد واضحة.

تعزيز الصادرات والاستثمارات المصرية

انضمام مصر إلى مجموعة بريكس يُعتبر خطوة قوية لتعزيز الصادرات المصرية وجذب الاستثمارات المتنوعة من دول المجموعة، ومن المتوقع أن تُسهم هذه العضوية في زيادة الاستثمارات الأجنبية، خاصة في المشاريع المستقبلية مثل الرقمنة، تطوير الزراعة، الاستثمارات البيئية الخضراء، البنية التحتية، الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، وتشير الإحصائيات إلى أن استثمارات بريكس في مصر ارتفعت بنسبة 45.9%، من 610.9 مليون دولار في 2021/2020 إلى 891.2 مليون دولار في 2022/2021، تتمتع مصر بحجم تجاري كبير مع أعضاء بريكس، خاصة الصين وروسيا والهند، ففي عام 2022 ارتفعت صادرات مصر إلى دول بريكس بنسبة 5.3% لتصل إلى 4.9 مليار دولار مقارنة بـ 4.6 مليار دولار عام 2021 ووفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ إجمالي التجارة بين مصر ودول البريكس 31.2 مليار دولار في عام 2022، بزيادة سنوية قدرها 10.5% كما

واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من دول البريكس 2023 (مليار دولار)



Source UNCTAD

تُعتبر الصين شريكًا تجاريًا كبيرًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من انخفاض معدلات التبادل التجاري عن مستوياتها السابقة، إذ تبلغ الواردات الأمريكية من الصين 448.02 مليار دولار، بينما تبلغ الصادرات الأمريكية إلى الصين 148 مليار دولار، وتأتي في المركز الثاني «الهند» بحجم واردات أمريكية 87.28 مليار دولار وبحجم صادرات أمريكية 40.12 مليار دولار أمريكي.

وكما يزداد التبادل التجاري الأمريكي مع البرازيل بحجم واردات 41 مليار دولار، وبحجم صادرات 44.81 مليار دولار، وفي الإمارات يرتفع

ترامب والبريكس

منذ فوز ترامب وتولييه الرئاسة لن يتوقف عن التهديدات لدول مجموعة بريكس، أنها قد تواجه رسومًا جمركية بنسبة 100% من الولايات المتحدة «إذا أرادت العبث بالدولار»، وردًا على سؤال وجه لترامب بشأن قيام دول مجموعة بريكس بإنشاء عملتها الخاصة «إذا حدث أي تداول، فستكون الرسوم الجمركية بنسبة 100% على الأقل»، وألقت تصريحات الرئيس الأمريكي المنتخب «دونالد ترامب» عن تكتل البريكس صدى واسعًا في الأوساط العالمية، إذ أوضح أنه بصد فرض رسوم جمركية بنسبة 100% على دول البريكس في حال اتخاذ أي خطوات تقوض وضع الدولار الأمريكي فما ملاءة تلك التهديدات؟

يناقش ترامب مع مستشاريه الاقتصاديين طرق معاقبة الخصوم والدول التي تسعى للانخراط في التجارة الثنائية بعمليات غير الدولار، وقد صرح قائلًا: «لا توجد فرصة لأن تحل عملة مجموعة البريكس محل الدولار الأمريكي في التجارة الدولية، وأي دولة تحاول ذلك عليها أن تودع أمريكا»، يعتمد أسلوب التهديد لدى ترامب باستخدام القوة الاقتصادية، ولكن الجدير بالذكر هو العلاقات الاقتصادية التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بدول البريكس فمعظم الدول الأعضاء في تكتل البريكس لديها مصالح اقتصادية كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي اتضح من تصريحات ترامب بأنه يُهدد الدول بالدخول إلى السوق الأمريكية، وهو ما يوضح أنه يعول بشكل كبير على أن الدول لن تتخلى عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تشككها بشأن اعتماد عملة موحدة لـ«بريكس»، حيث أكد وزير الشؤون الخارجية الهندي على تعقيدات تنسيق السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والسياسية بين الدول الأعضاء، ومع ذلك، توجد انقسامات ملحوظة داخل «بريكس» نفسها حيث احتفظت الهند، وهي لاعب رئيسي في الكتلة، بنهج متوازن في سياستها الخارجية، حيث تتعاون غالبًا مع الغرب في مسائل حاسمة في حين تتفاعل ببراغماتية مع روسيا والصين، على عكس روسيا والصين اللتين تطالبان بقوة بترتيب عالمي متعدد الأقطاب، من ناحية أخرى، كانت الصين تدفع بشكل مستمر نحو تخفيض الاعتماد على الدولار، وخصوصًا من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق وتوسيع عملة اليوان الرقمي وتعرضت روسيا، التي تأثرت بشدة من العقوبات الغربية بعد النزاع الأوكراني، لدفع كبير نحو بدائل مالية، حيث قامت بشكل متزايد بالتجارة مع الصين وشركاء آخرين في صفقات غير مرتبطة بالدولار، بينما تمتلك البرازيل وجنوب أفريقيا دعمًا لمبادرات «بريكس»، إلا أن لديهما نقصًا في القوة الاقتصادية التي تمتلكها الصين وروسيا لدفع تغييرات جذرية في النظام المالي العالمي.

السيناريو الثاني: استمرار الضغط «الترامبي» من خلال استخدام الرسوم كإجراء عقابي، تهدف الإدارة إلى ردع الدول النامية، سواء كانت سريعة النمو أو ما تزال تحت التنمية، عن اتباع سياسات اقتصادية قد تؤثر على تفوق الدولار ومع ذلك، فإن هذا النهج يعرض علاقات التجارة الرئيسة للخطر وقد يؤدي إلى تدابير انتقامية، مما قد يزعزع استقرار الأسواق الدولية، قد يعيق خطط التنمية لدول مجموعة «بريكس» التي تعتمد على الصادرات، كما يُؤخذ في الاعتبار أن تهديدات ترامب قد تدفع الشركات والمستثمرين إلى التردد في إقامة شراكات مع دول مجموعة

حجم الصادرات الأمريكية، إذ تبلغ 24.86 مليار دولار، بينما يبلغ حجم الواردات الأمريكية 6.78 مليار دولار، وفي جنوب إفريقيا لم يكن الأمر مختلفًا، فتظل الولايات المتحدة الأمريكية شريكًا تجاريًا مهمًا بحجم واردات 14.2 مليار دولار، وبحجم صادرات 7.16 مليار دولار، وفي مصر يبلغ حجم الواردات الأمريكية 2.54 مليار دولار، بينما يبلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى مصر 4.49 مليار دولار.

إضافة إلى ذلك، اهتمام دونالد ترامب بتكتل البريكس، وتناوله بشكل منفصل، يُعد اعترافًا غير مباشر من قِبَل رئيس أكبر دولة في العالم بأهمية هذا التكتل وقوته الكبيرة، التي تُثير تحركاته قلق الولايات المتحدة الأمريكية. فحجم تكتل البريكس قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا من 25.8 تريليون دولار في عام 2023 إلى 28.3 تريليون دولار في عام 2024، أي بنسبة زيادة بلغت 9.69%. هذا النمو يُظهر أن تكتل البريكس يمثل قوة اقتصادية ذات ثقل لا يمكن تجاهلها، خاصةً بعد أن تجاوز حجمه الاقتصاد الأمريكي، الذي بلغ حوالي 28.1 تريليون دولار في العام نفسه، وهذا النمو يُفسر بشكل واضح سبب اعتبار هذا التكتل مصدر تهديد محتمل للولايات المتحدة.

سيناريوهات محتملة

السيناريو الأول: يمثل هذا السيناريو في «استمرار نمو التكتل» تستكشف المجموعة طرقًا لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، وهو تحرك يُعتبر تحديًا مباشرًا للهيمنة المالية الأمريكية، وقد كانت روسيا والصين يسجلان تأييدًا واضحًا لإقامة عملة بديلة تسهل التجارة الدولية داخل الكتلة ومع ذلك، أعربت الهند عن

العقوبات الاقتصادية الامريكية: إيران نموذجًا

أحمد حجازي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على إيران بداية من عام 1979 والتي ارتبطت بالثورة الإيرانية وخطف مواطنين امريكان، إلا أن دوافع رفع العقوبات على إيران تزايدت بعد إعلانها العمل على برنامجها النووي عام 2002، واتهامها بدعم الإرهاب الدولي من خلال دعمها لحماس وحزب الله وغيرها من الجماعات أو التنظيمات التي تقوم إيران بتمويلها، الامر الذي دفع الولايات المتحدة إلى تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران خاصة خلال فترة ولاية الرئيس ترامب الاول.

تعتبر العقوبات الاقتصادية أداة ضغط على الدول لتبنيها سياسات تتعارض مع رغبات أو مصالح دولة اخري او مجموعة دول، وتمارس هذه الدول الضغوط الاقتصادية المختلفة مثل حظر التعامل التجاري بين البلدين في مجالات محددة، أو حظر دخول استثمارات في قطاعات محددة سواء من الدولة التي تفرض العقوبات أو من دول أخرى تتعامل مع الدولة المفروض عليها العقوبات، وبالتالي فإن درجة تأثير تلك الدولة بالعقوبات الاقتصادية تعتمد بشكل أساسي على عوامل قوة داخلية وفرص خارجية توفرها الظروف الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية، وأخيراً مدي قوة هذه العقوبات.

العقوبات الاقتصادية الامريكية على إيران

تم توقيع خطة العمل الشامل المشترك في يوليو 2015 بين إيران والدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا)، بالإضافة إلى ألمانيا والاتحاد الأوروبي لتقييد ومنع تطوير البرنامج النووي الإيراني ومراقبته بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران،

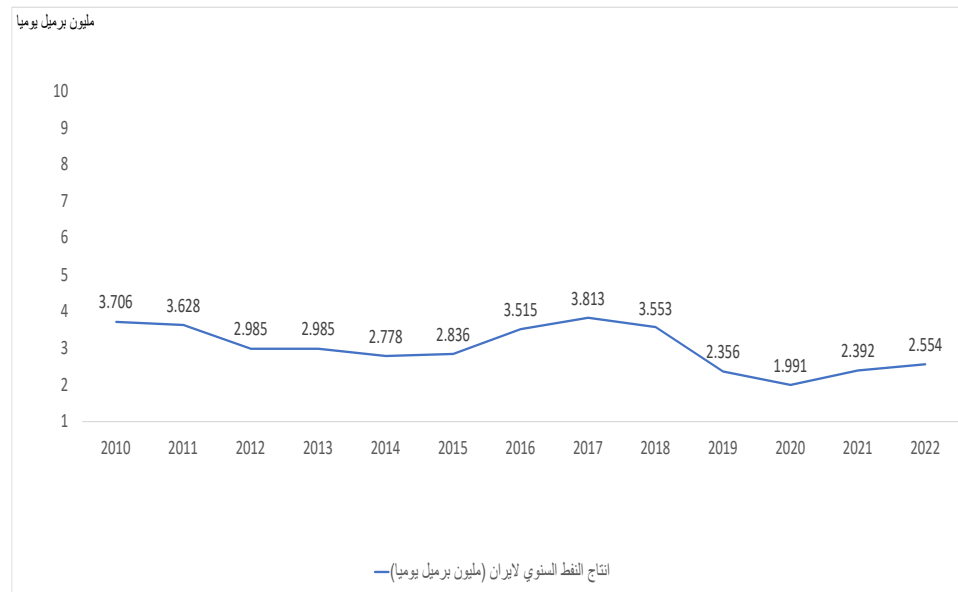
« بريكس» أو الاستثمار فيها، وقد يؤدي التهديد بفرض رسوم بنسبة 100% على دول «بريكس» إذا تقدمت بعملية جديدة إلى تعقيد الديناميكيات التجارية الدولية بشكل أكبر.

في الختام، من الصعب التنبؤ بدقة بسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه البريكس+ في السنوات الأربع القادمة حيث تمثل الولايات المتحدة حوالي 4% من سكان العالم، وتمثل مجموعة البريكس+ ما يقرب من نصف الكوكب، بالإضافة إلى ذلك فإن الناتج الإجمالي لدول البريكس+ أكبر بالفعل من الناتج المشترك للولايات المتحدة وحلفائها في مجموعة السبع.

هذه المؤسسة بإجراء أو تسهيل معاملات مالية كبيرة تتعلق بشراء الريال الإيراني أو الاحتفاظ بأموال كبيرة خارج إيران مقومة بالريال الإيراني.

تأثيرات العقوبات الأمريكية على سوق الطاقة بايران

انتاج النفط السنوي لإيران خلال الفترة من 2010-2022



المصدر: التقارير السنوية لمنظمة أوبك

انخفض انتاج النفط الإيراني بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية خطة العمل المشترك عام 2018، حيث انخفض انتاج النفط الإيراني من 3.553 مليون برميل يوميًا في عام 2018 إلى 2.356 و1.991 مليون برميل يوميًا خلال عامي 2019 و2020 على التوالي وحتى مفادرة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب البيت الأبيض.

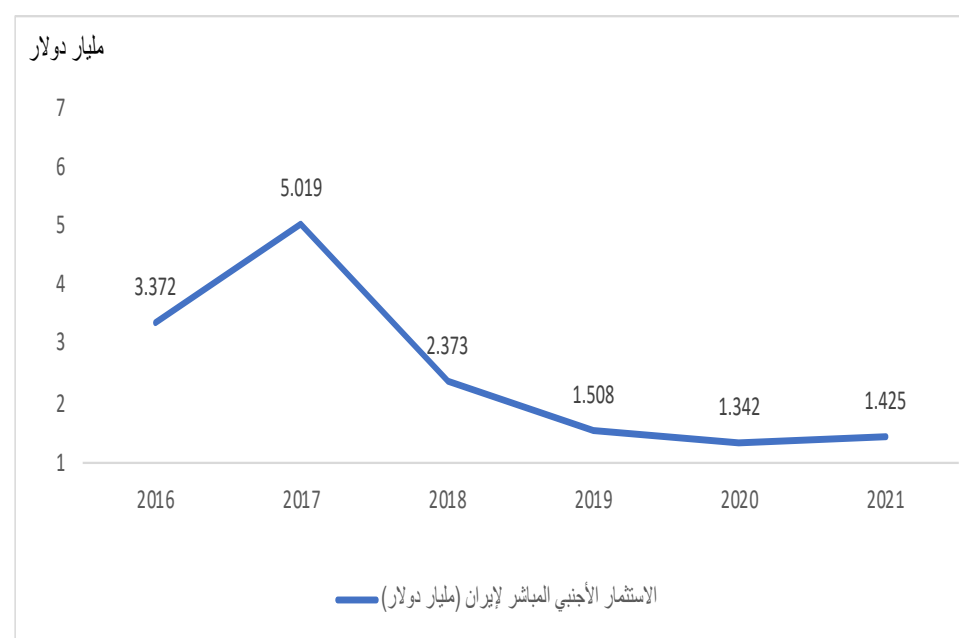
والتي سمحت بتخفيف الأعباء الاقتصادية على إيران، حيث سمحت خطة العمل الشامل المشترك بزيادة الاستثمار في إيران خلال فترة تنفيذ الاتفاقية ورفع الحظر على عديد من الأصول والمؤسسات الإيرانية التي تم حظرها سابقًا، بالإضافة إلى رفع حظر عمليات التبادل التجاري الذي كان مفروضًا على إيران قبل توقيع الاتفاق.

قامت الولايات المتحدة في مايو 2018 واثناء ولاية الرئيس ترامب الاولى بالانسحاب من اتفاقية خطة العمل الشامل المشترك وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران مرة أخرى، وفرض عقوبات إضافية بموجب القرار التنفيذي في 6 أغسطس 2018، والذي تضمن حظر منح التأشيرة لأي شخص أجنبي يقرر وزير الخارجية الأمريكي أنه تربطه مصلحة أو صلة كبيرة بشخص خاضع للعقوبات، ومنع أي مؤسسة مالية أمريكية من تقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية، بالإضافة إلى تقييد التحويلات المالية والتي تنطوي على أي مصلحة للشخص الخاضع للعقوبات.

حظر جميع الممتلكات والأصول الموجودة أو التي تدخل في المستقبل في حيازة أو سيطرة أي مؤسسة أو شخص أمريكي خاضع للعقوبات نتيجة عدم التزامه بالعقوبات الاقتصادية على إيران، ومنع المؤسسات والمواطنين الأمريكيين من الاستثمار أو شراء كميات كبيرة من أدوات الأسهم أو الدين لمؤسسات إيرانية خاضعة للعقوبات، بالإضافة إلى تطبيق عقوبات على فتح حسابات قابلة للدفع في الولايات المتحدة، ووضع قيود صارمة على الاحتفاظ بها، أو حجب جميع الممتلكات والمصالح الموجودة، أو التي ستأتي إلى الولايات المتحدة في حيازة هذه المؤسسة المالية التي لم تلتزم بالحظر على إيران، وذلك في حال قيام

تأثير العقوبات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للداخل الإيراني

الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الداخل الإيراني خلال الفترة 2023-2016

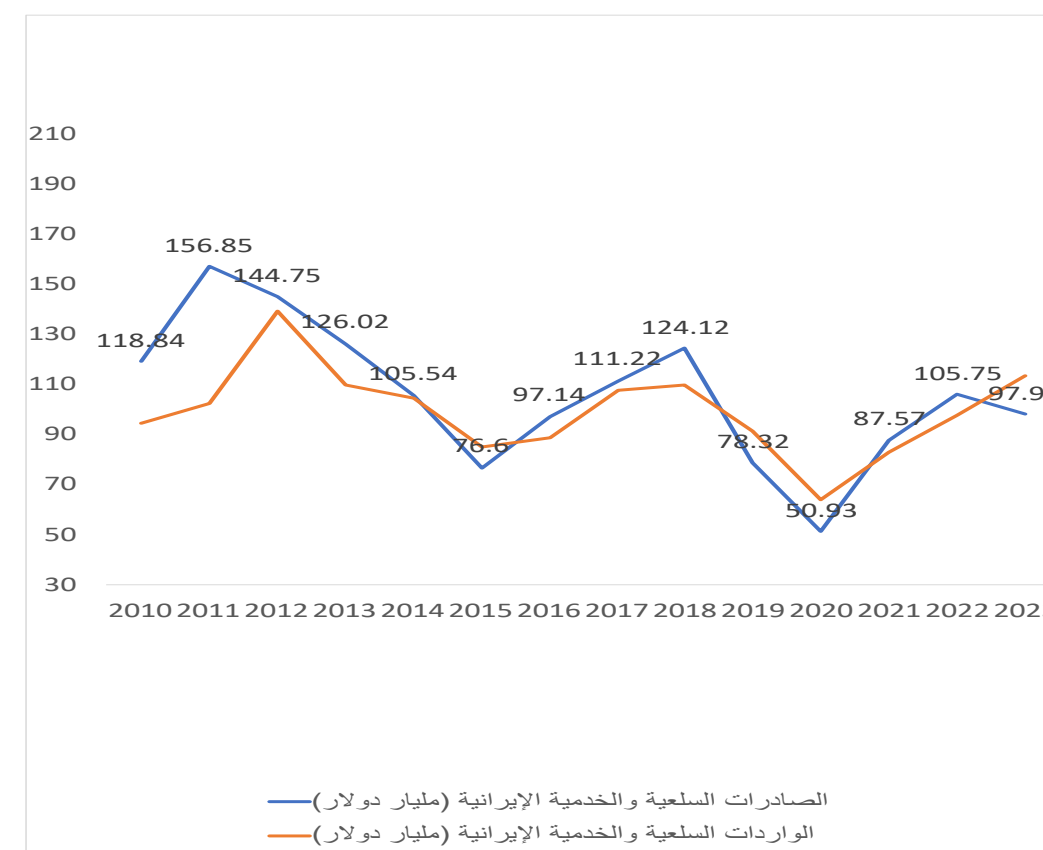


Source: World investment report, united nation, 2024,
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2024_en.pdf

نتج عن إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الداخل الإيراني، حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للداخل الإيراني 5.019 مليار دولار في عام 2017، وذلك قبل أن تنخفض

تأثير العقوبات الاقتصادية على التبادل التجاري لإيران

الصادرات والواردات السلعية والخدمات الإيرانية خلال الفترة 2023-2010



المصدر: البنك الدولي

انخفضت الصادرات والواردات السلعية والخدمات الإيرانية بعد خروج الولايات المتحدة من اتفاقية خطة العمل الشامل المشترك وإعادة فرض وتشديد العقوبات الأمريكية على إيران، حيث انخفضت الصادرات السلعية والخدمات الإيرانية من 124.12 مليار دولار في عام 2018 إلى 78.32 مليار دولار و50.93 مليار دولار خلال عامي 2020-2019 على التوالي.

النفط التي تقوم إيران بتصديره بعد إلغاء اتفاقية خطة العمل المشترك وانسحاب الولايات المتحدة منها وإعادة فرض وتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران، حيث انخفضت أسعار النفط التي تقوم إيران بتصديره من 66 دولار للبرميل في 2018 إلى 52 دولار للبرميل عام 2019، لتصل إلى 29 دولار للبرميل عام 2020.

أدوات إيران للالتفاف على العقوبات الاقتصادية الأمريكية

حواجز للمستوردين واسطول الظل

تقوم إيران كوسيلة للالتفاف حول العقوبات الاقتصادية الأمريكية بعرض مجموعة من الحواجز للمستوردين من خلال خصومات في أسعار النفط الخام أو الشحن المجاني لتشجيع استدامة التصدير، بالإضافة إلى استخدام إيران ناقلاتها الخاصة محل ناقلات شركات الشحن الكبرى متعددة الجنسيات، كما تعتمد إيران بشكل كبير على التخزين العائم للنفط (تخزين النفط في سفن عائمة)، وعمليات التفريغ من سفينة إلى أخرى في البحر وإيقاف نظام تحديد الهوية الإلزامي للسفن ونظام التتبع وتغيير هوية السفينة من وقت إلى آخر من خلال رفع أعلام دول مختلفة على طول رحلتها كمناورة ليصعب تتبعها ومعرفة هويتها.

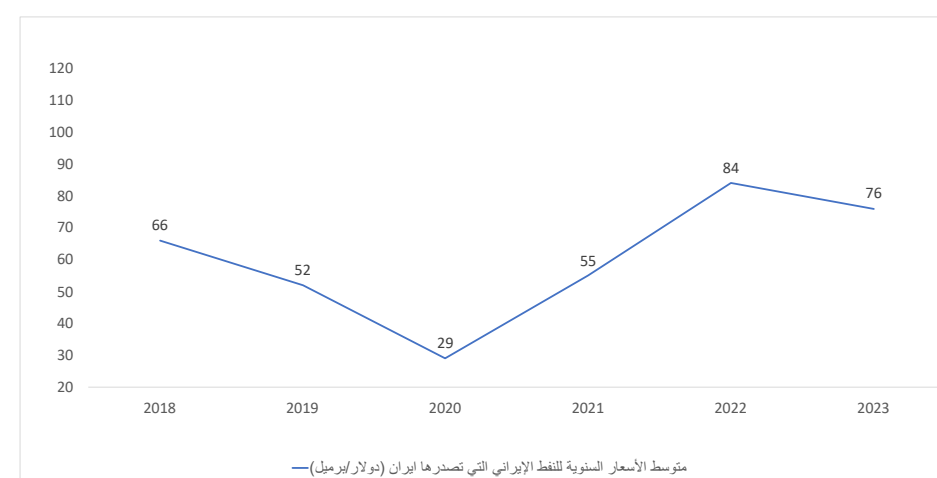
الدخول في منظمات وتحالفات دولية بعيدة عن الولايات المتحدة

تسعى إيران إلى الانضمام إلى التحالفات والمجموعات الدولية لتعزيز قدراتها الاقتصادية وتوسيع دائرة الخيارات البديلة المتاحة لها بعيداً عن سيطرة الولايات المتحدة وكاستراتيجية للالتفاف

إلى 2.373 مليار دولار 2018 وهو العام التي أعادت فيه الولايات المتحدة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، حتى وصل إلى أدنى مستوي له خلال تلك الفترة وهو 1.342 مليار دولار خلال عام 2020، قبل أن تبدأ تلك الاستثمارات في الارتفاع إلى 1.425 مليار دولار في عام 2021.

تأثير العقوبات الاقتصادية على أسعار النفط الإيراني المصدر

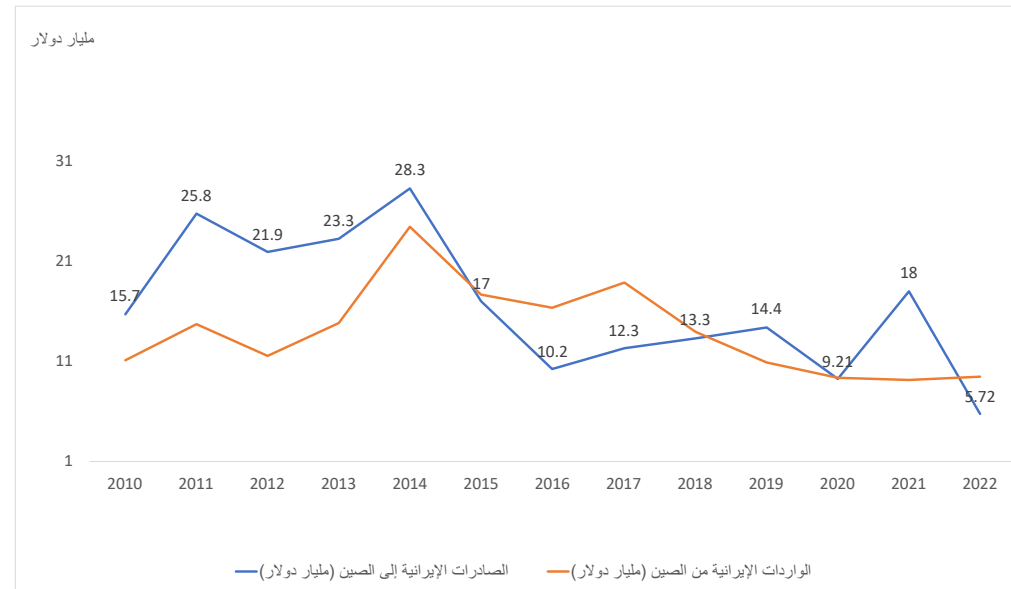
يوضح متوسط الأسعار السنوية للنفط الإيراني التي تصدرها خلال الفترة 2023-2018



Source: Report on Iranian Petroleum and Petroleum Product Exports, Eia, 2024, https://www.eia.gov/international/content/analysis/special_topics/SHIP_Act/SHIP-Act.pdf

تقوم إيران بتصدير النفط بأسعار منخفضة كأداة للالتفاف حول العقوبات الاقتصادية الأمريكية، أظهرت البيانات انخفاض أسعار

التبادل التجاري بين الصين وإيران خلال الفترة 2010-2022



Source: <https://oec.world/en/profile/bilateral-country/irn/partner/chn?dynamicBilateralTradeSelector=year2010>

تعتبر الصين أهم حليف اقتصادي لإيران، حيث بلغ التبادل التجاري بين الصين وإيران حوالي 15 مليار دولار عام 2022، وقامت الصين باستيراد حوالي 58% من النفط الإيراني عام 2022 وفقاً لمعهد الولايات المتحدة للسلام، كما يمثل النفط الإيراني 6% من واردات الصين من النفط عام 2022.

الاتحاد الأوروبي وإيران

قام الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2018 وبعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية خطة العمل الشامل المشتركة بإنشاء كيان قانوني (الالية ذات الأغراض الخاصة) والتي يشار

حول العقوبات الاقتصادية الأمريكية، حيث قامت إيران وروسيا في 17 يناير 2025 بتوقيع اتفاقية تعاون مشترك بهدف تعميق العلاقات الثنائية في مواجهة العقوبات الغربية والأمريكية، والتي شملت تعاون مشترك في مجالات التجارة والطاقة والتمويل والنقل والزراعة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والرعاية الصحية والاستخبارات ومكافحة الإرهاب والدفاع.

انضمت إيران إلى مجموعة «بريكس» التي تضم الصين وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند ومصر واثيوبيا وإيران والامارات ونيجيريا والتي انضمت إلى المجموعة في يناير 2025، كما تتعاون إيران وروسيا والصين وكوريا الشمالية ضمن إطار تعاون يسمي «الرباعية الدولية للعقوبات»، وتستخدم دول الرباعية الدولية للعقوبات مجموعة من التقنيات للالتفاف على القيود والحفاظ على استمرار العمليات التجارية والمالية، حيث يوفر نظام الدفع بين البنوك الصيني (CIPS) بديل لنظام «سويفت» التي تسيطر عليه الولايات المتحدة، بينما تتيح العملات المشفرة تحويلات مالية مجهولة الهوية، حيث تُخفي سلاسل التوريد الموازية أصول البضائع من خلال السفن المعاد تسجيلها، والوثائق المزورة، والدول الوسيطة، كما تولد العمليات السيبرانية إيرادات مع تعطيل أنظمة المراقبة، كما تخلق التحالفات الدبلوماسية والتجارية مع الدول غير الغربية مسارات إضافية للالتفاف على العقوبات، مما يعزز قدرتهم الجماعية على الصمود في مواجهة العقوبات الاقتصادية.

قامت إيران بتوقيع اتفاقية تعاون استراتيجي مع الصين عام 2021 لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين على المدى الطويل في جوانب سياسية واستراتيجية واقتصادية مدفوعة برغبة إيرانية في الالتفاف حول العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

الدول، ويتم ذلك من خلال استنزاف موارد الدولة وتحقيق الخسائر المادية طويلة الاجل، كما تعتبر أحياناً بديلاً للصدام العسكري المباشر عالي التكلفة أو مكملة له، ولكن درجة تأثير هذه العقوبات تختلف من دولة لأخرى حسب الإمكانيات المحلية والظروف الدولية ودرجة التضيق المستهدفة التي تفرضها هذه العقوبات.

لها بالإنجليزية بـ (INSTEX) وبالاختصار (SPV)، وهي كيان قانوني لتسهيل المعاملات المالية والسماح للشركات الأوروبية بالاستمرار في العمليات التجارية مع إيران، بحيث تصبح المعاملات المالية بين الاتحاد الأوروبي وإيران سرية وغير معلنة وواضحة للولايات المتحدة، وبالتالي لا تخضع للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، كما أوضح الاتحاد الأوروبي أن الآلية يمكن توفيرها لشركاء عالميين آخرين.

الحوالات المالية والشركات الوهمية

اعتمدت إيران بشكل كبير على الشركات الوهمية للالتفاف حول العقوبات الاقتصادية الأمريكية لأجراء العمليات التجارية مع الدول الأخرى، حيث تقوم إيران باستخدام شركات خاصة مملوكة لمواطنين في دول معينة لشراء السلع وشحنها قانونياً من هذه الدول إلى إيران عبر الطرق البرية أو البحرية، كما يُنشأ رجال الأعمال الإيرانيون شركات جديدة بأسماء شركاء صينيين وتوثيق اصولهم لديهم للهروب من العقوبات الاقتصادية الأمريكية، كما يعتمد المواطنون الإيرانيون في ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الحوالات، وهي شكل تقليدي من أشكال المعاملات المصرفية، حيث يقوم الصراف أو مكتب الصرافة بتحويل مبالغ نقدية كبيرة إلى بنوك في دول معينة، ثم يتم تحويلها إلكترونياً إلى حساب مصرفي محدد في الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة، وبذلك يصبح من الصعب تتبع الأصل الإيراني للأموال التي تم تحويلها.

اجملاً، أصبحت العقوبات الاقتصادية على الدول حالياً مسألة شديدة الأهمية ووسيلة قوية للضغط والتأثير على سياسات



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg